الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري

تقرير أولي حول رصد
التغطية الإعلامية لحملة الاستفتاء
23-03 جويلية 2022

أوت 2022

فهرس التقريب

I- تقديم عام

II- منهجية الرصد التغطية الإعلامية لحملة الاستفتاء

1) عينة القنوات التلفزية والإذاعية المرصودة

2) منهجية الرصد الكمي

3) منهجية الرصد الكيفي

II- النتائج العامة لرصد التغطية الإعلامية لحملة الاستفتاء

1) توزيع الحيز الزمني الإجمالي للتعددية السياسية خلال فترة حملة الاستفتاء

2) توزيع الحيز الزمني المخصص للمساندين والرافضين لمشروع الدستور حسب القنوات التلفزية والإذاعية

3) مقارنة الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين لمشروع الدستور في القنوات التلفزية العمومية والخاصة

4) مقارنة الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين لمشروع الدستور في القنوات الإذاعية العمومية

5) مقارنة الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين لمشروع الدستور في القنوات الإذاعية الخاصة

6) توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين حسب المحور

7) توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين حسب الجنس في القنوات التلفزية

8) توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين حسب الجنس في القنوات الإذاعية

III. أهم الاستنتاجات والملاحظات

I- تقديم عام

انطلقت حملة الاستفتاء يوم الأحد 03 جويلية 2022، وتواصلت إلى غاية يوم السبت 23 جويلية 2022 وفقا لمقتضيات "الامر الرئاسي عدد 506 الصادر بتاريخ 25 ماي 2022 والمتعلق بدعوة الناخبين للاستفتاء على مشروع دستور جديد للجمهورية التونسية يوم الاثنين 25 جويلية "2022. ويخضع سير الحملة الإعلامية للاستفتاء في القنوات التلفزية والإذاعية إلى جملة من القواعد والضوابط وفقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 16لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء والمنقح وفقا للمرسوم عدد 34 لسنة 2022 المؤرخ في 01 جوان 2022، ولما ورد في القرار المشترك الصادر بتاريخ 01 جويلية 2022 بين الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمتعلق بـضبط القواعد الخاصة بتغطية حملة الاستفتاء بوسائل الإعلام والاتصال السمعي والبصري وإجراءاتها،

في هذا السياق، وفي إطار ممارستها لمهامها التعديلية، قامت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري برصد التغطية الإعلامية لحملة الاستفتاء وإعداد تقرير يتضمن نتائج الرصد كمّا وكيفيا.

II- منهجية رصد التغطية الإعلامية لحملة الاستفتاء

1. عينة القنوات التلفزية والإذاعية المرصودة

شملت عيّنة رصد التغطية الإعلامية لحملة الاستفتاء في هذا التقرير 19 وسيلة إعلامية. تتضمن 6 قنوات تلفزية منها قناة عمومية و5 قنوات خاصة، و13 قناة إذاعية منها 06 قنوات إذاعية عمومية و07 قنوات إذاعية خاصة. كما استندت عملية الاختيار لهذه المؤسسات الإعلامية على ما تضمنه المخطط التفصيلي الخاص بكل قناة تلفزية و/أو اذاعية،

عينة القنوات التلفزية والإذاعية المرصودة			
القنوات التلفزية (06)		القنوات الإذاعية (13)	
القنوات العمومية	القنوات الخاصة	الإذاعات العمومية	الإذاعات الخاصة
القناة الوطنية الاولى	قناة الانسان	الإذاعة الوطنية	إذاعة موزاييك FM
----------	قناة التاسعة	إذاعة الكاف	إذاعة جوهرة FM
----------	قناة تلفزة تي في	إذاعة المنستير	إذاعة الديوان
----------	قناة حنبعل	إذاعة قفصة	إذاعة اكسبراس FM
----------	قناة قرطاج +	إذاعة صفاقس	إذاعة شمس FM
----------	----------	إذاعة الشباب	إذاعة ابتسامة FM
----------	----------	----------	إذاعة راديو ماد FM

- **فترة الرصد**

شملت فترة الرصد 21 يوما، وذلك انطلاقا من يوم الأحد 03 جويلية 2022، باعتباره تاريخ انطلاق حملة الاستفتاء، إلى غاية يوم السبت 23 جويلية 2022.

2. منهجية الرصد الكمي

ارتكزت منهجية الرصد الكمي في هذا التقرير على مقتضيات الفصل 21 من القرار المشترك الذي ينص على أن " تحتسب ضمن التغطية الإعلامية للحملة كل تغطية: تمّ التعبير فيها عن موقف إيجابي أو سلبي من مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء، تمّت في البرامج المتعلقة بالحملة أو في غيرها. ويستثنى من ذلك ما يقتضيه حق الرد أو التصحيح"، وكذلك مقتضيات الفصل عدد 27 من القرار الذي يؤكد على أنه " يحتسب خلال حملة الاستفتاء زمن البث أو التعبير لكل خطاب رسمي أو تدخل إعلامي صادر عن رئاسة الجمهورية أو الحكومة أو المجالس الجهوية أو البلدية أو عن أي سلطة عمومية أخرى يتضمن دعاية بصورة مباشرة أو غير مباشرة". لذلك شملت عملية الرصد الكمي احتساب حضور وتغطية أنشطة كل من:

- **الأحزاب السياسيّة سواء المصرحة بالمشاركة في حملة الاستفتاء أو غير المصرحة ضمن القائمة الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ 28 جوان 2022.**
- **التحالفات والائتلافات السيّاسيّة،**
- **الشخصيات السياسية غير المنتمية لأحزاب،**
- **الأشخاص الطبيعيين المقبولين في حملة الاستفتاء ضمن القائمة الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وغير المقبولين.**
- **أعضاء السلطة التنفيذيّة (رئيس الجمهوريّة، رئيس الحكومة، الوزراء...).**
- **المنظمات الوطنية: مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الهيئة الوطنية للمحامين، الاتحاد الوطني للمرأة التونسية وغيرها من المنظمات الاخرى. وكذلك جمعيات المجتمع المدني المشاركة في حملة الاستفتاء ضمن القائمة الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والجمعيات غير المشاركة.**
- **أعضاء المجالس البلديّة والجهوية.**
- **المختصون في مجالات مختلفة (القانون العام، القانون الدستوري، الاقتصاد...):**

كما تم رصد محتوى مداخلات وتصريحات كل المتدخلين في البرامج والنشرات الإخبارية المخصصة لتغطية حملة الاستفتاء وتبويبها حسب المحاور الأساسية المضمنة في مشروع الدستور،

3. منهجية الرصد الكيفي

ارتكزت منهجية الرصد الكيفي في هذا التقرير على رصد تعاطي الصحفي مع الضيوف والمواضيع المطروحة ومدى التزامه بمبادئ الحياد والموضوعية، إضافة إلى مدى اعتماد القناة على آليات الصحافة التفسيرية والقيام بدورها التوعوي بما يساهم في تزويد المواطن بمعلومات مبسطة ودقيقة، دون مغالطة أو تأثير على إرادته الحرة في الاختيار. وتم في الرصد الكيفي التركيز على العناصر التالية:

- **هل تمّ بثّ تصريحات الفاعلين غير الحاضرين بالبرنامج بصفة دقيقة ودون مغالطة أو تلاعب؟**
- **هل فصل الصحفي بين الآراء المعبر عنها من جهة والأحداث والوقائع من جهة أخرى؟**
- **هل قدّم الصحفي وجهات نظر مختلفة ومتنوعة حول المواضيع المتعلقة بالاستفتاء؟**

- هل اتّخذ الصحفي مسافة من كل وجهات النظر دون انحياز؟
- هل تم استعمال لغة مبسطة وسهلة الفهم أثناء تناول المحاور ذات الصلة بمشروع الدستور؟
- هل تم التركيز أثناء الحوار على محور محدد (فصل، باب...) في مشروع الدستور، أم كان هناك تنوع في المحاور؟
- هل تم التعامل مع الضيوف بشكل منصف وعادل؟
- ماهي مواقف المعلقين القارين في البرامج الحوارية والسياسية من مشروع الدستور؟، وهل انحازوا لأي طرف سواء كان للمساندين أو للرافضين لمشروع الدستور؟
- هل تم بث فقرات/ومضات تحسيسية تتعلق بالمشاركة في الاستفتاء؟

III- النتائج العامة لرصد التغطية الإعلامية لحملة الاستفتاء

1. توزيع الحيز الزمني الإجمالي للتعددية السياسية خلال فترة حملة الاستفتاء في القنوات التلفزية والإذاعية

جدول عدد 1: الحيز الزمني الإجمالي المخصّص للمصرّحين وغير المصرّحين بالمشاركة في حملة الاستفتاء

	الحيز الزمني الإجمالي	النسبة المائوية
الحيز الزمني المخصص للأطراف غير المصرّحة بالمشاركة في حملة الاستفتاء	89:33:06	49,58%
الحيز الزمني المخصص للأطراف المصرّحة بالمشاركة في حملة الاستفتاء	50:32:43	27,98%
الحيز الزمني المخصص للفاعلين المؤسساتيين: رئاسة الجمهورية والحكومة	40:31:26	22,44%
المجموع الزمني	180:37:15	100%

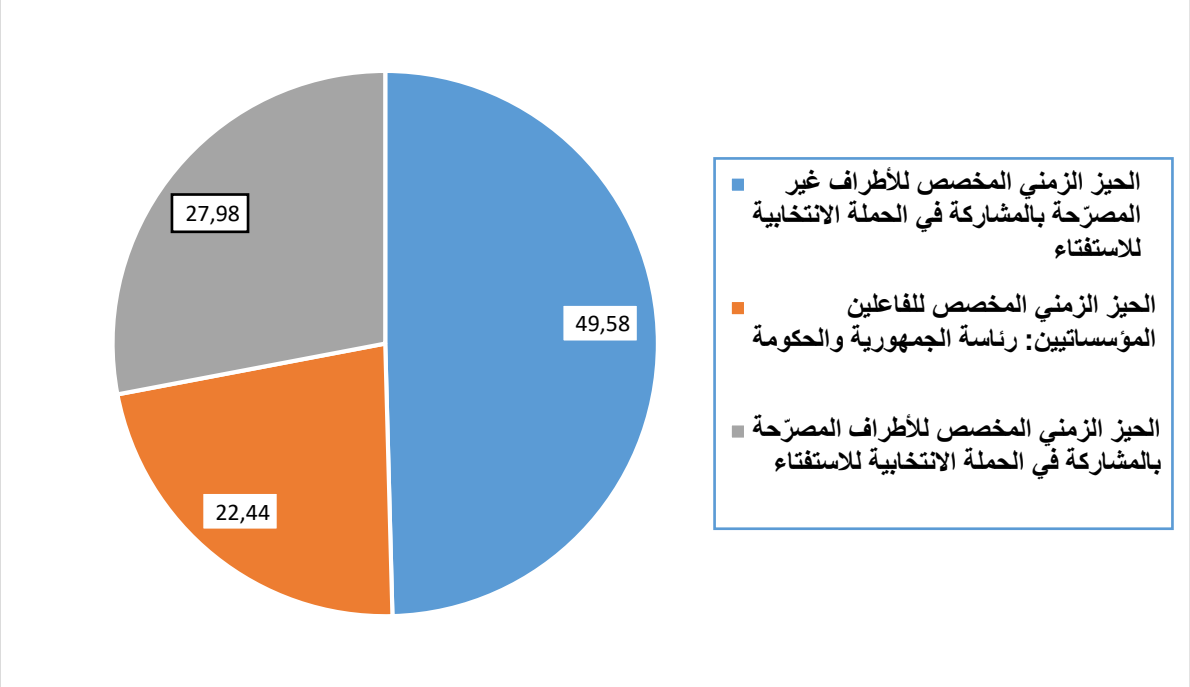

بلغ الحيز الزمني الإجمالي الذي خُصص للتعددية السياسية في عينة الرصد طيلة فترة حملة الاستفتاء حوالي 180 ساعة و37 دقيقة و15 ثانية في كل القنوات التلفزية والإذاعية. ويشمل هذا الحيز الزمني المدة الزمنية المخصصة لتغطية أنشطة مختلف الفاعلين السياسيين غير المرتبطة بالاستفتاء وكذلك المدة الزمنية المخصصة لتغطية انشطتهم المرتبطة بالاستفتاء.

خُصّص نصف هذا الحيز الزمني المقدر بـــ 89 ساعة و33 دقيقة و06 ثوان لفائدة الأحزاب السياسية والشخصيات السياسية غير المنتمية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين والمختصين في مجالات معينة غير المصرحين بالمشاركة في حملة الاستفتاء وفقا للقائمة الرسمية الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وذلك بنسبة مائوية بلغت 49.58%. أما بقية الحيز الزمني فقد تم توزيعه بين الأطراف المصرحة بالمشاركة في الحملة بنسبة 27.98%، أي بمجموع زمني بلغ 50 ساعة و32 دقيقة و43 ثانية، وبين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، باعتبارهم فاعلين مؤسساتيين، بنسبة 22.44% أي بحيز زمني إجمالي بلغ 40 ساعة و31 دقيقة و26 ثانية

ولئن تركز نفاذ كل الأطراف المصرّحة وغير المصرّحة بالمشاركة في حملة الاستفتاء إلى البرامج الحوارية في القنوات الإذاعية خاصة، للتعبير عن مواقفهم المساندة والرافضة لمشروع الدستور المعروض على الاستفتاء، فإن نفاذ الفاعلين المؤسساتيين تركز أساسا في بث التصريحات الصادرة عن رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة في النشرات الإخبارية.

2. توزيع الحيز الزمني المخصص للمساندين والرافضين لمشروع الدستور في القنوات التلفزية والإذاعية

جدول عدد 3: الحيز الزمني المخصص للمساندين وللرافضين لمشروع الدستور

القنوات التلفزية والإذاعية	الحيز الزمني المخصص للمساندين لمشروع الدستور	الحيز الزمني المخصص للرافضين لمشروع الدستور	المجموع الزمني	النسبة المائوية
القنوات الإذاعية الخاصة	30:20:00	36:39:45	66:59:45	56,21%
القنوات الإذاعية العمومية	20:36:36	18:13:40	38:50:16	32,58%
القنوات التلفزية العمومية	4:55:48	2:49:19	07:45:07	6,50%
القنوات التلفزية الخاصة	3:00:37	2:35:53	05:36:30	4,71%
المجموع الزمني	58:53:01	60:18:37	119:11:38	100%

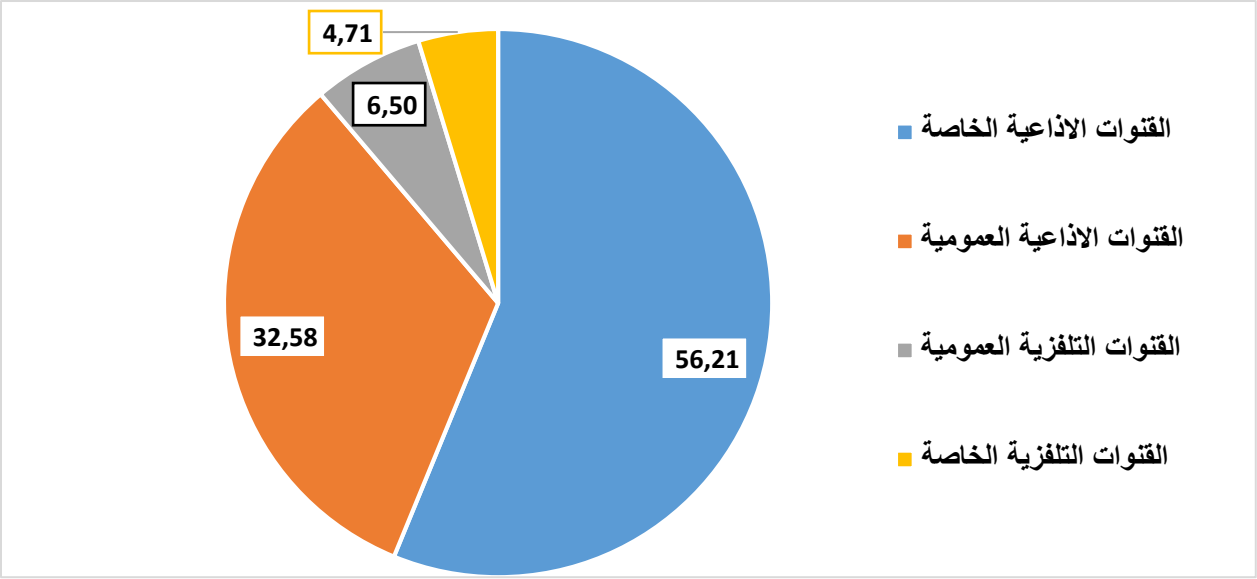

خصصت القنوات التلفزية والإذاعية المرصودة مجتمعة حوالي 67% من مجموع الحيز الزمني المرصود لبث مواقف وآراء مختلف الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني والأشخاص الطبيعيين المشاركين وغير المشاركين في حملة الاستفتاء من مشروع الدستور، بمجموع زمني بلغ 119 ساعة و11 دقيقة و38 ثانية، في حين خصص باقي الحيز الزمني المقدر بـــ 61 ساعة و25 دقيقة و37 ثانية، أي بنسبة مائوية بلغت 34%، لمناقشة مواضيع سياسية أخرى غير مرتبطة بالاستفتاء وكذلك لتغطية أنشطة رئاسة الجمهورية وأعضاء الحكومة.

كما بلغت نسبة الحيز الزمني الإجمالي المخصصة لتغطية حملة الاستفتاء في القنوات الإذاعية العمومية والخاصة المرصودة 88.79% مقابل 11.21% في القنوات التلفزية العمومية والخاصة المرصودة. بمعنى أن التغطية الإعلامية لحملة الاستفتاء تركزت في القنوات الإذاعية أساسا، مقابل ضعف المدة الزمنية المخصصة لها في القنوات التلفزية والتي شملت أساسا "القناة الوطنية الأولى" العمومية و"قناة حنبعل" الخاصة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم رصد بث بعض القنوات التلفزية الخاصة للندوات الصحفية التي عقدتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات طيلة يوم 25 جويلية 2022 الموافق لموعد الاقتراع فقط، مثل قناتي "تلفزة تي في" و"التاسعة".

جدول عدد 4: توزيع الحيز الزمني المخصص للمساندين والرافضين لمشروع الدستور في كل القنوات التلفزية والإذاعية

المواقف من مشروع الدستور (مساند/رافض)	الحيز الزمني	النسبة المائوية
الحيز الزمني المخصص للمواقف الرافضة لمشروع الدستور	60:18:37	50,60
الحيز الزمني المخصص للمواقف المساندة لمشروع الدستور	58:53:01	49,40
المجموع	119:11:38	%100

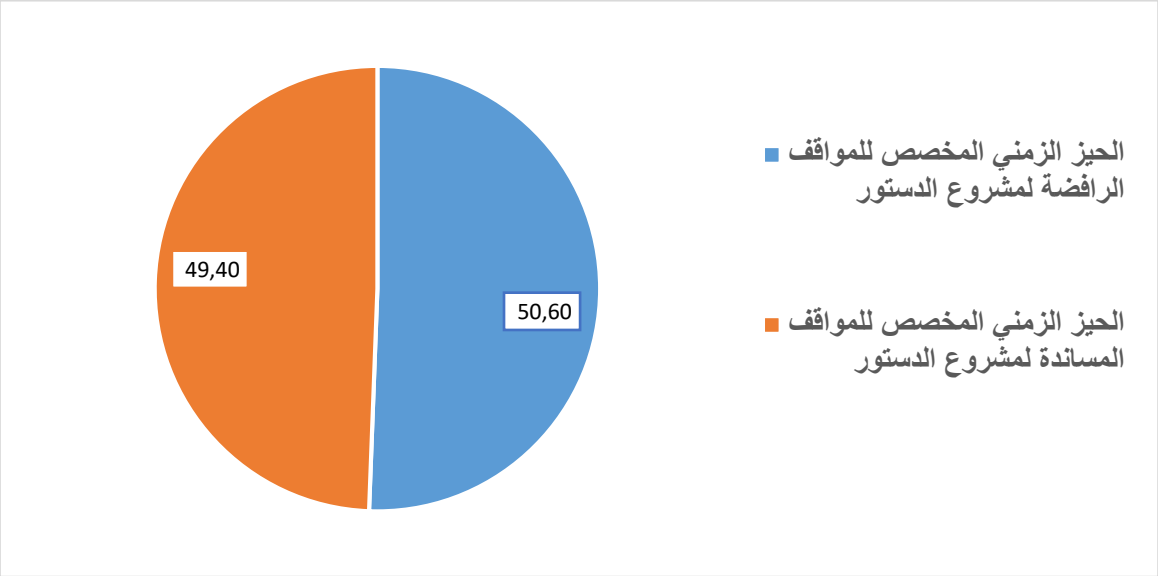

يعكس الجدول والرسم البياني أعلاه احترام التغطية الإعلامية لحملة الاستفتاء في القنوات التلفزية والإذاعية المرصودة مجتمعة لقاعدة المساواة بين الأطراف المساندة لمشروع الدستور والأطراف المعارضة له، وذلك بفارق زمني بلغ 01 و25 دقيقة و36 ثانية لفائدة الرافضين لمشروع الدستور، حيث بلغت نسبة الحيز الزمني المخصص للمواقف الرافضة 50.60% مقابل 49.40% من مجموع الحيز الزمني للمواقف المساندة.

ورغم أهمية هذه الارقام، فإن النتائج التفصيلية المتعلقة باحتساب الحيز الزمني الذي خصصته كل تلفزة أو إذاعة مرصودة لكلا الطرفين (المساندين/الرافضين لمشروع الدستور) كشفت عن تخصيص القنوات التلفزية والإذاعية العمومية المرصودة وقناتي" حنبعل" و"الانسان" الخاصتين حيزا زمنيا أكبر للمساندين لمشروع الدستور مقابل تخصيص القنوات الإذاعية الخاصة المرصودة لحيز زمني أكبر لفائدة الرافضين لمشروع الدستور.

3. مقارنة الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين لمشروع الدستور في القنوات التلفزية العمومية والخاصة

جدول عدد 5: مقارنة الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين لمشروع الدستور في القنوات التلفزية العمومية والخاصة

القنوات التلفزية العمومية والخاصة	الحيز الزمني المخصص للمساندين لمشروع الدستور	الحيز الزمني المخصص للرافضين لمشروع الدستور	المجموع العام
القنوات التلفزية العمومية	4:55:48	2:49:19	07:45:07
قناة الوطنية الاولى	4:55:48	2:49:19	07:45:07
القنوات التلفزية الخاصة	3:00:37	2:35:53	05:36:30
قناة حنبعل	2:58:33	2:35:21	5:33:54
قناة الانسان	0:02:04	0:00:32	0:02:36
قناة التاسعة	----------	----------	00:00:00
قناة تلفزة تي في	----------	----------	00:00:00
قناة قرطاج +	----------	----------	00:00:00
المجموع العام	7:56:25	5:25:12	13:21:37

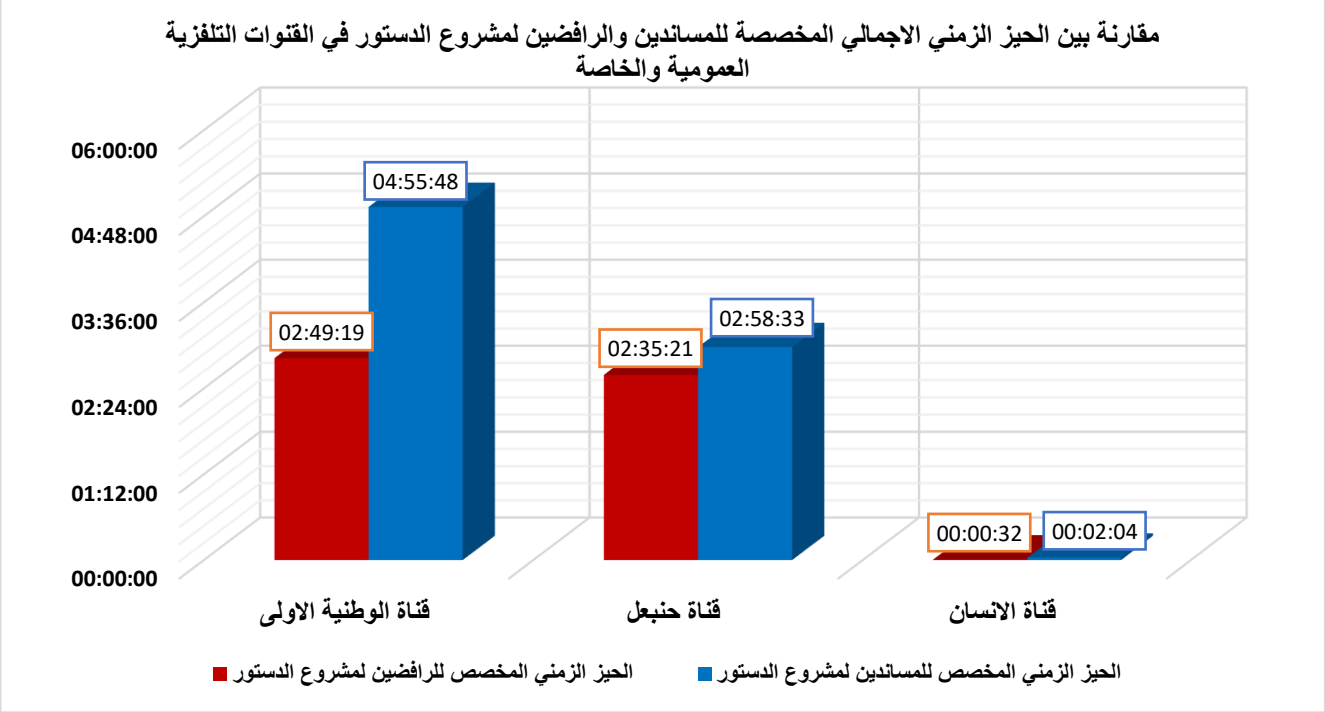

ارتكزت التغطية الإعلامية لحملة الا ستفتاء في الـــــ 6 قنوات تلفزية عمومية وخا صة على الحيز الزمني الذي خ ص صته "القناة الوطنية الأولى" العمومية و"قناة حنبعل" الخا صة فقط. إذ خ ص صت "القناة الوطنية

الأولى" مجموع زمني بلغ 07 ســـاعات و45 دقيقة و07 ثواني لتغطية الحملة من خلال برنامج حواري وحيد و03 نشرات إخبارية يومية، تم فيها تخصيص حوالي 64% من مجموع الحيز الزمني لفائدة المواقف المساندة لمشروع الدستور، مقابل 36% لفائدة المواقف الرافضة له. أما "قناة حنبعل" الخاصة فخصصت ساعتين و58 دقيقة و33 ثانية لفائدة المواقف المساندة لمشروع الدستور، أي بنسبة مائوية بلغت 53% مقابل تخصيص ساعتين و35 دقيقة و21 ثانية لفائدة المواقف الرافضة لمشروع الدستور أي ما يعادل 47% من الحيز الزمني الإجمالي المرصود.

كما تجدر الإشـــارة إلى أن التغطية الإجمالية لحملة الاســـتفتاء في "قناة الانســـان" لم تتجاوز دقيقتين و36 ثانية وشملت أساسا تغطية أنشطة رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة المرتبطة بمشروع الدستور والاستفتاء أساسا ضمن بعض نشراتها الإخبارية. كما خصصت حوالي 24 دقيقة لتغطية أنشطة أعضاء الحكومة التي تندرج ضمن مواضيع ومجالات أخرى غير مرتبطة بحملة الاستفتاء.

4. مقارنة الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين لمشروع الدستور في القنوات الإذاعية العمومية

جدول عدد 6: مقارنة الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين وللرافضين لمشروع الدستور في القنوات الإذاعية العمومية

القنوات الإذاعية العمومية	الحيز الزمني المخصص للمساندين لمشروع الدستور	الحيز الزمني المخصص للرافضين لمشروع الدستور	المجموع العام
الاذاعة الوطنية	5:18:53	04:30:19	9:49:12
إذاعة صفاقس	3:44:09	03:11:34	6:55:43
إذاعة المنستير	3:30:28	03:08:01	6:38:29
إذاعة كاف	3:17:45	03:08:07	6:25:52
إذاعة الشباب	2:57:22	02:30:08	5:27:30
إذاعة قفصة	1:47:59	01:45:31	3:33:30
المجموع العام	20:36:36	18:13:40	38:50:16

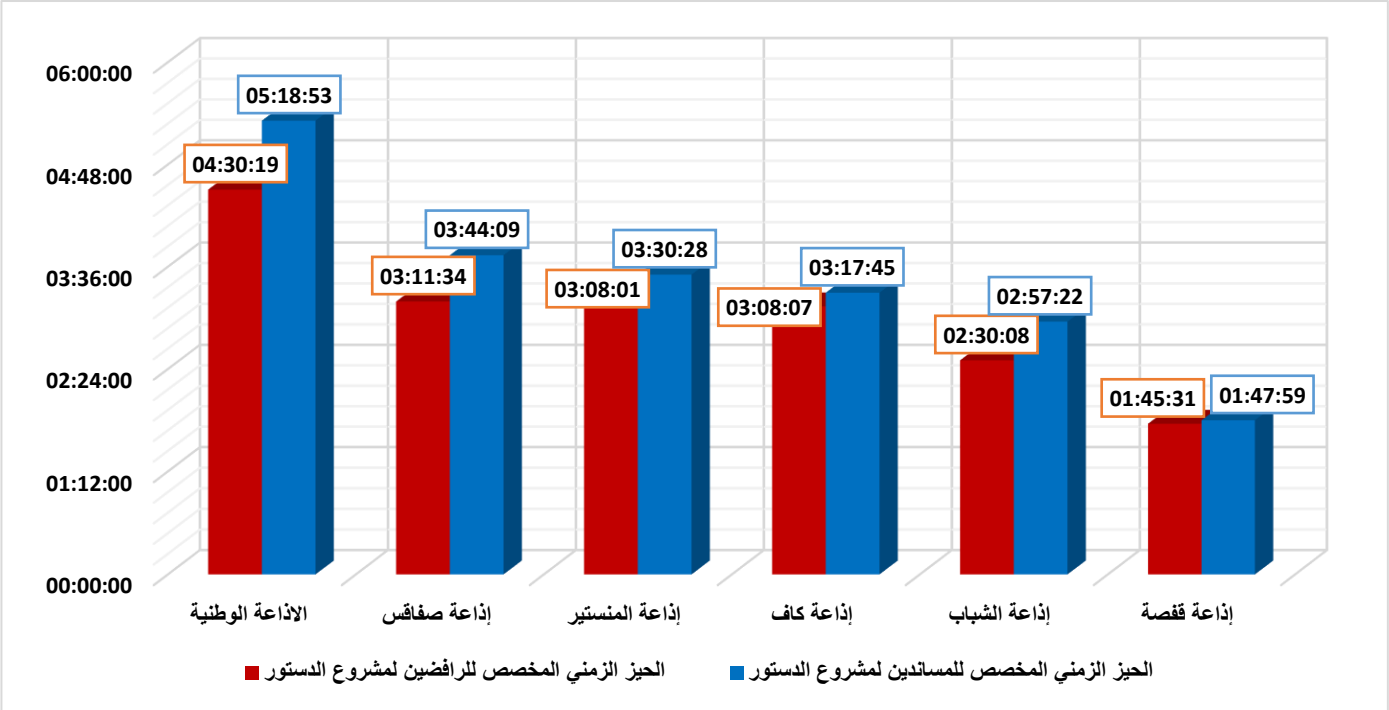

خصصت القنوات الإذاعية العمومية المرصودة مجتمعة حيزا زمنيا هاما بلغ 38 ساعة و50 دقيقة و16 ثانية لتغطية آراء ومواقف كل الأطراف المساندة والرافضة لمشروع الدستور، وخصصت الإذاعة الوطنية بمفردها 09 ساعات و49 دقيقة و12 ثانية.

وتم تسجيل فارق زمني بين المدة الإجمالية المخصصة لفائدة المواقف المساندة لمشروع الدستور والمدة الإجمالية المخصصة للمواقف الرافضة له الـــ 06 قنوات اذاعية عمومية المرصودة بلغ ساعتين و23 دقيقة. إذ بينت النتائج الكمية تسجيل أعلى فارق زمني خصص لفائدة المساندين لمشروع الدستور في الإذاعة الوطنية بـ 48 دقيقة و34 ثانية وثم في إذاعة صفاقس 32 دقيقة و35 ثانية، وانخفض هذا الفارق إلى 27 دقيقة في إذاعة الشباب و22 دقيقة في المنستير، ليصل إلى 9 دقائق في إذاعة قفصة ودقيقتين في إذاعة الكاف.

5. مقارنة الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين لمشروع الدستور في القنوات الإذاعية الخاصة

جدول عدد 7: مقارنة الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين لمشروع الدستور في القنوات الإذاعية الخاصة

القنوات الإذاعية الخاصة	الحيز الزمني المخصص للمساندين لمشروع الدستور	الحيز الزمني المخصص للرافضين لمشروع الدستور	المجموع العام
إذاعة شمس أف أم	6:59:10	7:42:11	14:41:21
إذاعة اكسبراس أف أم	05:39:14	06:03:09	11:42:23
إذاعة موزاييك أف أم	4:59:56	5:42:11	10:42:07
إذاعة راديو ماد	3:43:09	5:39:27	9:22:36
إذاعة ابتسامة أف أم	4:24:33	4:41:02	9:05:35
إذاعة الديوان أف أم	2:48:40	3:55:17	6:43:57
إذاعة جوهرة أف أم	1:45:18	2:56:28	4:41:46
المجموع العام	30:20:00	36:39:45	66:59:45

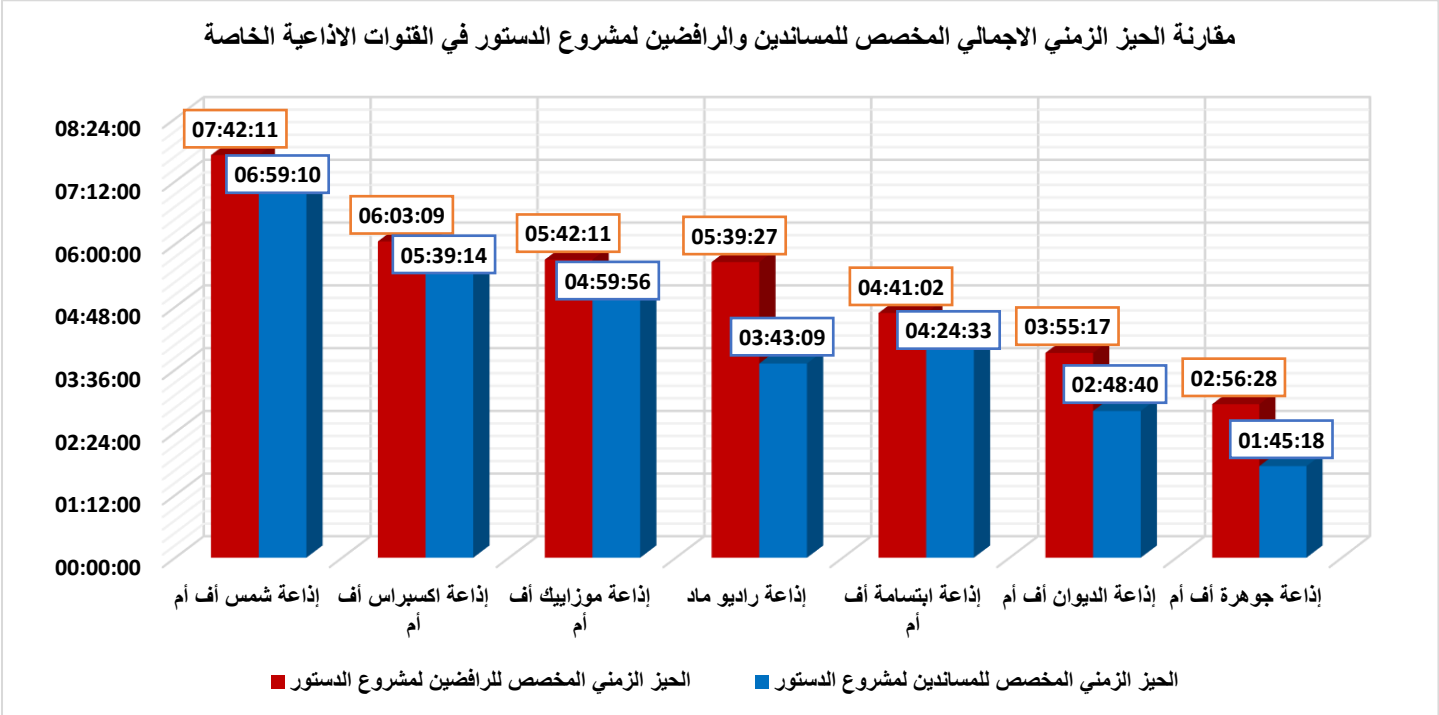

خصصت القنوات الإذاعية الخاصة مجتمعة حيزا زمنيا هاما بلغ 66 ساعة و46 دقيقة و05 ثوان لتغطية آراء ومواقف المساندين والرافضين لمشروع الدستور، واحتلت القناة الاذاعية الخاصة "شمس لف م" المرتبة الأولى من حيث المدة الزمنية الاجمالية المخصصة لتغطية حملة الاستفتاء بـــ 14 ساعة و41 دقيقة و21 ثانية،

تليها القناة الاذاعية الخاصة " اكسبراس أف ام" بحيز زمني إجمالي بلغ 11 ساعة و42 دقيقة و23 ثانية ثم القناة الاذاعية الخاصة " موزاييك اف ام" بحيز زمني إجمالي بلغ 10 ساعات ز42 دقيقة و07 ثواني.

وعلى عكس الفارق الزمني الذي خصص لفائدة المساندين لمشروع الدستور في القنوات الإذاعية العمومية مجتمعة، فإن الفارق الزمني مُنح لفائدة الرافضين لمشروع الدستور في القنوات الإذاعية الخاصة مجتمعة، حيث بلغ مجموع الفارق الزمني بين الموقفين في القنوات الإذاعية الخاصة 06 ساعات و19 دقيقة و45 ثانية. إذ تم تسجيل أعلى فارق زمني خصص لفائدة الرافضين لمشروع الدستور في إذاعة "راديو ماد" بحوالي ساعتين وأكثر من ساعة في إذاعتي "ديوان اف ام" و"جوهرة اف ام" لينخفض هذا الفارق إلى حدود 43 دقيقة في إذاعتي "شمس اف ام" و"موزاييك اف ام" وبين 16 و23 دقيقة في إذاعتي "إبتسامة اف ام" و"إكسبراس اف ام" على التوالي.

6. توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين حسب المحور في كل القنوات التلفزية والإذاعية

جدول عدد 8: الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين حسب المحور

	الحيز الزمني الإجمالي للمساندين	النسبة المائوية	الحيز الزمني الإجمالي للرافضين	النسبة المائوية
نسخة مشروع الدستور المنشورة في الرائد الرسمي	23:35:59	40,1%	22:02:56	36,6%
الوظيفة التشريعية في مشروع الدستور	06:18:57	10,7%	09:04:52	15,1%
المسار الانتخابي	05:35:21	9,5%	06:57:21	11,5%
الوظيفة التنفيذية في مشروع الدستور	05:03:03	8,6%	04:22:30	7,3%
مراجعة نسخة مشروع الدستور المنشورة في الرائد الرسمي	03:03:21	5,2%	03:04:31	5,1%
الحقوق والحريات المدنية والسياسية في مشروع الدستور	02:54:58	5,0%	02:30:12	4,2%
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مشروع الدستور	02:37:35	4,5%	02:35:32	4,3%
مسائل الهوية في مشروع الدستور	02:25:33	4,1%	02:23:53	4,0%
توطئة الدستور في مشروع الدستور	01:36:05	2,7%	02:07:23	3,5%
المحكمة الدستورية في مشروع الدستور	01:34:51	2,7%	01:58:23	3,3%
المجلس الأعلى للتربية في مشروع الدستور في مشروع الدستور	01:01:28	1,7%	00:55:58	1,5%
الوظيفة القضائية في مشروع الدستور	00:57:50	1,6%	00:34:28	1,0%
تعديل الدستور في مشروع الدستور	00:41:02	1,2%	00:31:14	0,9%
نسخة مشروع دستور الهيئة الاستشارية	00:35:11	1,0%	00:31:15	0,9%
الحقوق البيئية في مشروع الدستور	00:17:09	0,5%	00:21:45	0,6%
المساواة بين المرأة والرجل في مشروع الدستور	00:14:34	0,4%	00:07:40	0,2%

الهيئات المستقلة في مشروع الدستور	00:12:00	0,3%	00:06:27	0,2%
مواضيع أخرى (اقتصادية، اجتماعية، سياسية...)	00:04:31	0,1%	00:01:18	0,0%
الرياضة	00:03:11	0,1%	00:00:59	0,0%
الثقافة	00:00:22	0,0%	00:00:00	0,0%
المجموع العام	**58:53:01**	**100%**	**60:18:37**	**100%**

شملت مداخلات كل الفاعلين السياسيين والأطراف المشاركة وغير المشاركة في حملة الاستفتاء ثلاثة محاور أساسية رغم تنوع وتعدد البرامج التي خصصت لهذه الحملة في القنوات الإذاعية أساسا. حيث يُبيّن الجدول الوارد أعلاه أن محاور "نسخة مشروع الدستور المنشورة في الرائد الرسمي" و"الوظيفة التشريعية" و"المسار الانتخابي" تعد من بين المحاور التي تمت مناقشتها بصفة جلية ومعمقة من طرف المساندين والرافضين لمشروع الدستور على حد السواء. حيث استحوذت هذه المحاور الثلاث على أكثر من 60% من مجموع الحيز الزمني الذي خصص لكلا الطرفين (60.3% للمساندين، و63.1% للرافضين) لإداء آرائهم ومواقفهم من مشروع الدستور (35 ساعة و30 دقيقة و17 ثانية للمساندين، و38 ساعة و05 دقائق و09 ثواني للرافضين). هذا بالإضافة إلى استحواذ محور "نسخة مشروع الدستور المنشورة في الرائد الرسمي" بمفرده 40% من مجموع الحيز الزمني المخصص للمساندين (بحيز زمني بلغ 23 ساعة و35 دقيقة و59 ثانية)، و36.6 من مجموع الحيز الزمني الذي خصص للرافضين لمشروع الدستور (22 ساعة و02 دقيقة و56 ثانية).

في حين حظيت محاور " الوظيفة التنفيذية" و"مراجعة نسخة مشروع الدستور" و"الحقوق والحريات المدنية والسياسية" و"الحقوق الاقتصادية والاجتماعية" مجتمعة بحيز زمني أقل تراوح بين 03 و05 ساعات في مداخلات المساندين والرافضين لمشروع الدستور في القنوات والإذاعية المرصودة، أي ما يعادل 20.9% و23.3% من مجموع المدة الزمنية المرصودة.

7. توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين وللرافضين حسب الجنس في القنوات التلفزية

جدول عدد 9: توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين والرافضين حسب الجنس في القنوات التلفزية

الجنس	الحيز الزمني المخصص للمساندين	الحيز الزمني المخصص للرافضين
رجل	**7:16:56**	**4:48:13**
امرأة	**0:22:19**	**0:20:24**
المجموع العام	**7:39:15**	**5:08:37**

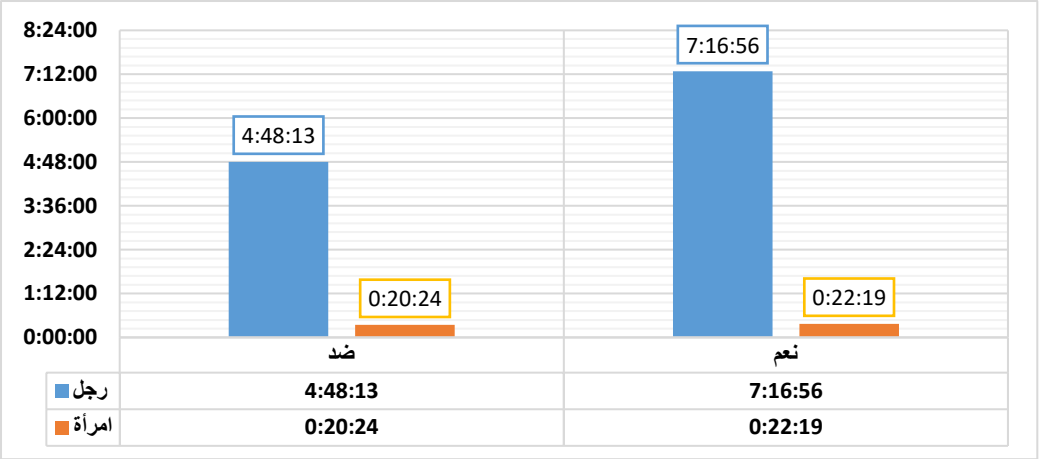

6- توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للرافضين حسب الجنس في كل القنوات التلفزية والإذاعية

جدول عدد 10: توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمساندين وللرافضين حسب الجنس في القنوات الإذاعية

الجنس	الحيز الزمني المخصص للمساندين	الحيز الزمني المخصص للرافضين
رجل	46:39:29	44:16:13
امرأة	3:40:37	8:16:56
المجموع العام	50:20:06	52:33:09

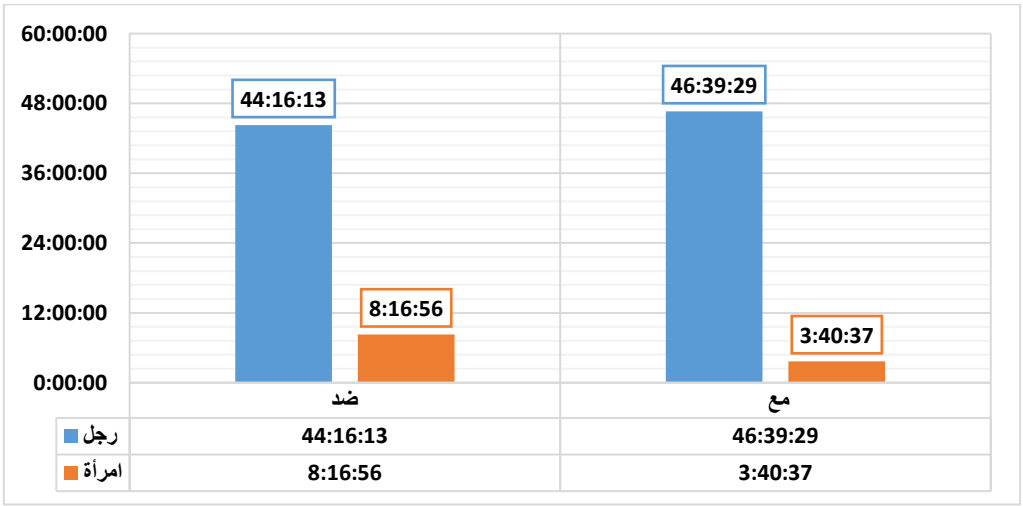

IV - أهم الاستنتاجات والملاحظات

❖ أهم الاستنتاجات والملاحظات الكمية

- خصصت كل القنوات الإذاعية العمومية والخاصة المرصودة بلا استثناء حيزا زمنيا لتغطية حملة الاستفتاء، في حين أن بعض القنوات التلفزية الخاصة المرصودة لم تقم بتغطية حملة الاستفتاء.

- حازت القنوات الإذاعية الخاصة على 56.12 % من مجموع المدة الزمنية المخصصة لتغطية حملة الاستفتاء، بحيز زمني بلغ 66 ساعة و46 دقيقة و05 ثواني، وهو ما يعتبر أكثر من ضعف المدة الزمنية المخصصة في القنوات الإذاعية العمومية والبالغة 38 ساعة و50 دقيقة و09 ثواني.

- رغم احترام التغطية الإعلامية لحملة الاستفتاء في القنوات التلفزية والإذاعية مجتمعة لقاعدة المساواة بين الأطراف المساندة لمشروع الدستور (49.40%) والأطراف المعارضة له (50.60%)، فإن النتائج التفصيلية تبرز عدم احترام بعض القنوات لهذه القاعدة.

- تسجيل فارق زمني بين المدة الإجمالية المخصصة لتغطية المواقف المساندة لمشروع الدستور والمواقف الرافضة له بلغ ساعيتن و31 دقيقة و13ثانية في 06 قنوات تلفزية عمومية وخاصة (القناة "الوطنية الأولى" و"قناة حنبعل" أساسا) لفائدة المواقف المساندة لمشروع الدستور.

- تسجيل فارق زمني بين المدة الإجمالية المخصصة لتغطية المواقف المساندة لمشروع الدستور والمواقف الرافضة لمشروع الدستور بلغ 02 ساعتين و23 دقيقة في 06 قنوات اذاعية عمومية لفائدة المواقف المساندة لمشروع الدستور.

- تسجيل فارق زمني بين المدة الإجمالية المخصصة لتغطية المواقف المساندة لمشروع الدستور والمواقف الرافضة لمشروع الدستور بلغ 06 ساعات و19 دقيقة و45 ثانية في 07 قنوات اذاعية خاصة لفائدة المواقف الرافضة لمشروع الدستور.

- تنوّعت برمجة القنوات الإذاعية المخصصة لتغطية حملة الاستفتاء وقامت بتغطية آراء ومواقف أوسع عدد ممكن من الفاعلين، في حين تركزت التغطية الإعلامية في القنوات التلفزية على برامج حوارية محددة، علاوة على النشرات الإخبارية.

- راوحت القنوات الإذاعية الخاصة في تغطيتها لحملة الاستفتاء بين الإخبار عن أنشطة مختلف الفاعلين وشرح وتفسير فصول وأبواب مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء واستضافة فاعلين مختلفين للتعبير عن مواقفهم وآرائهم بخصوص هذا مشروع. وعلى عكس القنوات الإذاعية، تم تسجيل شبه غياب للمختصين في مجالات مختلفة (القانون، الاقتصاد الاجتماع...) في تغطية القنوات التلفزية وخصوصا في قناة حنبعل الخاصة. في حين حاولت القناة الوطنية الأولى في نشرة الاخبار الرئيسية تجاوز هذا الضعف من خلال بث تصريحات المختصين في القانون وتغطية مواقفهم الرسمية من مشروع الدستور.

- بذلت القنوات الإذاعية العمومية، في تغطيتها لحملة الاستفتاء، مجهود على مستوى عدد الساعات المخصصة وعلى مستوى تنويع البرامج بين الإخبار والتفسير والحوار. ولئن اتسمت البرامج المخصصة لشرح فصول الدستور وأبوابه بمهنية جيدة، فإنها لم تخلو في بعض الأحيان من إعطاء بعض المختصين في القانون لمواقفهم من بعض الأبواب والفصول والانحياز لها أو نقدها في أحيان أخرى.

- بينت النتائج الكمية أن "القناة الوطنية الأولى" لم تلتزم بالقيمة المرجعية المضمنة في القرار المشترك والمتعلقة أساسا بقاعدة المساواة خصوصا في برنامج " الوطنية الان". وحاولت "القناة الوطنية الأولى" تدارك الأمر من خلال بث برنامج " الدستور الجديد أبواب وفصول" لإنارة المواطنين إلا أنها لم تتوفّق في ذلك. حيث تمت استضافة فاعلين مشاركين في حملة الاستفتاء وأخرون معروفين بمواقفهم المساندة لمشروع الدستور. وفي مقابل ذلك كشفت النتائج الكيفية تناقضا بين الهدف الأساسي من بث هذا البرنامج المتمثل في شرح وتفسير فصول مشروع الدستور وبين المضمون والأسلوب المعتمد. حيث أضحى هذا البرنامج بمثابة الدعاية لفائدة وجهة نظر معينة في أغلب الأحيان.

- لئن تبرز النتائج الكمية محاولة أغلب القنوات الإذاعية الخاصة احترام قاعدة المساواة والتوازن من خلال منح مدة زمنية متقاربة بين الرافضين والمساندين لمشروع الدستور، فإن إذاعتي "راديو ماد" و"جوهرة اف ام" أخلتا بقاعدة المساواة وانحازتا للرافضين لمشروع الدستور مقارنة بالمدة الزمنية الممنوحة للمساندين لهذا المشروع.

❖أهم الاستنتاجات والملاحظات الكيفية

- بثّت القناة الوطنية الأولى" برنامج " الوطنية الاولى" وبرنامج " الد ستور الجديد، الأبواب والفصول" لتغطية حملة الاستفتاء. كما خصصت القناة الجزء الثاني من برنامج " الوطنية الآن" لمناقشة الدستور وأبوابه وفصوله أو الحديث حول المسار الانتخابي وذلك باستضافة ضيفين أحدهما مساند لمشروع الدستور والآخر معارض وتم تخصيص حيّز زمني متساو لكلا الضيفين.

- خصصت "الإذاعة الوطنية" العمومية حيزا زمنيا هاما لتغطية حملة الاستفتاء. وبينت النتائج الكفية، تخصيص برنامج " قبل الموعد" طيلة العشر أيام الأولى من الحملة لفائدة مساندي مشروع الدستور إذ تمت استضافة ثلاثة مناصرين للمشروع في نفس الحلقة مع غياب وجهات النظر الأخرى، إلا أنه تم تدارك الأمر في بقية الحلقات خلال النصف الثاني من فترة حملة الاستفتاء.

- خصّصت "إذاعة المنستير" برنامجين إثنين لتغطية حملة الاستفاء وهما برنامج "من قلب الحدث" وبرنامج " استفتاء نعم لا". خُصّص البرنامج الاول لشرح مشروع الدستور وتفسير مختلف أبوابه من خلال استضافة مختص في القانون في خمس حلقات متفرّقة طيلة الحملة. وبينت النتائج الكيفية بث مختلف تصريحات الفاعلين غير الحاضرين بالبرنامج بصفة دقيقة دون تسجيل ما قد يُفيد التلاعب أو المغالطة، ولم يتضمن البرنامج حضورا مباشرا أو غير مباشر لأي فاعل مشارك أو غير مشارك، كما تميزت مداخلات المختص في القانون في جانب كبير منها بالموضوعية والحياد. وقد لاحظنا تدخّل مقدمة البرنامج في أكثر من مناسبة لتقديم جملة الآراء والمواقف المخالفة لطرح الضيف، مع الالتزام بالموضوعية ودون الانحياز الى وجهة نظر دون أخرى. أما البرنامج الثاني "استفتاء نعم لا" فقد خصص لتقديم آراء مختلفة ومتباينة حول مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء، وذلك عبر محاورة ضيفين أحدهما مناصر لمشروع الدستور والثاني معارض له. اقتصر البرنامج على مداخلات الضيوف دون طرح لآراء فاعلين آخرين مع الالتزام بالموضوعية والحياد، كما قُدّمت جملة هذه الآراء والمواقف في تمايز واضح بينها وبين طبيعة الأحداث والوقائع، وأتيح لضيفي البرنامج مساحة زمنية متوازنة.

- التزمت "قناة حنبعل" الخاصة من خلال البرنامج الحواري الأسبوعي " يحدث في تونس" بقاعدة التوازن على مستوى مدّة أخذ الكلمة، إلّا أن تعاطي مقدمة البرنامج لم يتسم بالموضوعية والحياد في بعض الأحيان، حيث أبدت انحيازا للمواقف المعارضة لمشروع الدستور مقارنة بمناصريه وعلى سبيل المثال أيّدت مقدمة البرنامج موقف الضيف الرافض لمشروع الدستور مقابل مقاطعتها بشكر متواتر لكلام الضيف المساند في الحلقة التي تم بثها يوم 20جويلية 2022. كما بينت النتائج الكيفية تنوّع الأبواب والفصول التي تم التطرق إليها خلال الحوارات واعتماد لغة مبسّطة لشرحها، إضافة إلى تضمّن البرنامج ومضات تحسيسية متعلقة بعملية الاستفتاء.

- خصصت إذاعة " شمس اف ام" الخاصة البرامج اليومية " الماتينال" و"استوديو شمس" والبرنامج الأسبوعي " Le Grand débat" لتغطية حملة الاستفتاء. حيث بينت النتائج الكيفية التزام مقدمي البرامج بالحياد والموضوعية تجاه كل الضيوف والآراء والمواقف التي تم تقديمها، مقابل عدم التزام المعلقين القارين في أغلب الأحيان بمبدأ الحياد والتعبير عن مواقفهم الرافضة لمشروع الدستور.

- خصصت إذاعة "موزاييك أ ف ام" برنامج ميدي شو" وبرنامج أحلى صباح" أساسا لتغطية حملة الاستفتاء. حيث بينت نتائج الرصد الكيفي انحياز مقدمة برنامج "ميدي شو" المعلقين بشكل صريح لفائدة المواقف الرافضة لمشروع الدستور، وذلك من خلال إبراز النقاط السلبية لمشروع الدستور دون تقديم وجهات نظر مغايرة. حيث تمحورت مواقف وآراء المعلقين القارين أساسا حول طريقة صياغة مشروع الدستور، واعتماد عدة تعبيرات من قبيل: "مشروع فردي"، "تجاهل النخبة"، "مشروع للانفراد بالحكم"، "مشروع الدستور يكرّس لنظام تسلّطي"، إضافة إلى انتقاد بعض الفصول المتعلقة بالدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وانتقاد تصريحات المساندين. وأسئلة استنكارية مثل "من صاغ الدستور؟"، أما خلال الجزء الثاني من البرنامج والمخصص لاستضافة المساندين والرافضين فقد بينت النتائج الكيفية مقاطعة مقدمة البرنامج بشكل متواتر للضيوف المساندين مقابل ترك المجال للضيوف المعارضين للتعبير عن آرائهم بشكل متواصل. أما في ما يتعلق ببرنامج " أحلى صباح" فقد تم التطرق في بعض الحلقات إلى مشروع الدستور ضمن فقرة "إنتبه أش قال" وتسجيل اخلالا بمبدأ الحياد، حيث تمّ إبداء آراء معارضة لمشروع الدستور دون تقديم وجهات نظر مختلفة من قبل المعلقين القارين في البرنامج، إضافة إلى بث تصريح قديم لرئيس الجمهورية والذي أكّد فيه أنّ الاستفتاء أداة من أدوات الديكتاتورية، وقد تم التركيز على هذا المقطع دون تقديم سياقه، خاصة أنه مقتطف من إحدى محاضراته.

- خصصت إذاعة " راديو ماد" الخاصة برنامج " ميدي ماد" لتغطية مختلف الآراء والمواقف من مشروع الدستور، إلا أن النتائج الكيفية بينت انحيازا واضحا للمعارضين للدستور أو المقاطعين له من خلال فسح المجال لهم للتعبير عن آرائهم بكل حرية عكس المساندين لمشروع الدستور الذين تكررت مقاطعتهم.

- خصصت " إذاعة اكسبراس أ ف أم" الخاصة برنامجين إثنين أساسا لتغطية حملة الاستفتاء، وهما برنامج "حديث الساعة" وبرنامج "أكسبرسو". حيث بينت نتائج الرصد الكيفي أنّ المعلّقين القارين في برنامج " حديث الساعة" قد أبدوا انحيازا للمواقف المعارضة لمشروع الدستور في بداية الحملة، إلّا أنّه تم تعديل هذا التعاطي منذ منتصف الحملة وذلك على إثر صدور ملاحظات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري بخصوص الخروقات والاخلالات المرصودة خلال الأسبوع الأول. حيث تغيّر تعاطي المعلقين القارّين من خلال اتباع أسلوب أكثر موضوعية، إضافة إلى تواتر تذكير المنشط بضرورة التزام المعلقين بمبدأ الحياد. كما تميز الأداء المهني لمقدم برنامج

" اكسبرسو" بالموضوعية والحياد، إذ تعامل مع كلّ الضّيوف على قدم المساواة، إضافة إلى تخصيص نفس مدة أخذ الكلمة وطرح تقريبا نفس عدد الاسئلة، إضافة إلى استقبال الضّيوف في نفس التّوقيت، كما التزم البرنامج بتقديم وجهات نظر مختلفة وذلك باستضافة شخصيات مساندة ومعارضة بالتناوب.

- خصصت إذاعة "اتسامة اف ام" الخاصة ثلاث برامج لتغطية حملة الاستفتاء وهم البرنامج الحواري " 90 دقيقة" وبرنامج "7/9" والبرنامج التفاعلي " الكلمة ليك". حيث بينت نتائج الرصد الكيفي، تنوعا في المواضيع والمحاور المطروحة للنقاش في برنامج "90 دقيقة" وبرنامج "7/9"، إضافة إلى التزام مقدمي البرنامجين بالحياد تجاه المواقف الرافضة والمساندة لمشروع الدستور والاكتفاء بطرح الأسئلة لفهم وجهة نظر الضيوف، إلى جانب حياد أغلب المعلقين القارين في البرنامج باستثناء معلق وحيد أبدى في أكثر من حلقة انحيازه لموقف محدد. أما البرنامج التفاعلي " الكلمة ليك" فقد ارتكز أساسا على فسح المجال للمواطنين والمواطنات لإبداء آراءهم المساندة والمعارضة لمشروع الدستور والاستفتاء عموما. حيث حرص مقدمّ البرنامج على استقبال الاتصالات المختلفة بصفة متساوية بين مختلف المواقف (معارض/مساند) وعلى مبدأ التناصف أيضا، كما التزم مقدم البرنامج بمبادئ الحياد والموضوعية تجاه المساندين أو الرافضين وبعدم التدخل أو توجيه آراء كل المتدخلّين، مع التذكير بصفة متكررة بأنّه ليس من حقّه إبداء موقفه.

- خصصت إذاعة " جوهرة اف ام" الخاصة برنامجين إثنين لتغطية حملة الاستفتاء وهما البرنامج الصباحي " صباح الورد" والبرنامج الحواري "بوليتيكا". ورغم عدم إلتزام هذه القناة بقاعدة المساواة بين المساندين والرافضين لمشروع الدستور، إلا أن النتائج الكيفية بينت تميز أداء مقدمي هذه البرامج بالحياد والموضوعية في أغلب الأحيان تجاه الضيوف، مع تقديم وجهات نظر مختلفة لآراء وموقف الضيوف الحاضرين في البرنامج. كما تميزت الفقرة النقدية والساخرة في برنامج " بوليتيكا" المتعلقة باستعراض مختلف مواقف الفاعلين السياسيين من مشروع الدستور بالحياد وعدم الانحياز إلى أي موقف.

- اقتصرت تغطية إذاعة " ديوان اف ام" الخاصة لحملة الاستفتاء على البرنامج الحواري "هنا تونس" وعلى فقرة قصيرة ضمن برنامج صباحي، علاوة عن النشرات الإخبارية. حيث بينت النتائج الكيفية عدم التزام المعلقين القارين بالحياد والموضوعية تجاه مشروع الدستور طيلة الأسبوع الأول من الحملة ليتم تدارك ذلك فيما بعد، مقابل التزام مقدمة البرنامج بالحياد وعدم الانحياز لأي طرف خلال الجزء الثاني المخصص للضيوف للتعبير عن آرائهم ومواقفهم من مشروع الدستور.